

جامعة ايشك / أربيل

كلية القانون

قسم القانون

المؤتمر العلمي الأول 2016 / 5 / 23

تنازع القوانين في الملكية الصناعية و التجارية

- دراسة في القانون العراقي و المقارن -

م . ديمن يوسف غفور - مدرس مساعد - القانون الخاص

ملخص البحث و خطته

تتصف الأموال المعنوية , بخلاف الأموال المادية , بأنها أشياء لا تقع تحت الحس و لكن بكونها أموالا يجوز أن تكون محلا للحقوق العينية , يتصرف بها صاحبها كتصرفه بالأموال المادية. و تتركز الأموال المعنوية في: -

- الملكية الفكرية:- وهي تشمل حقوق المؤلفين و الحقوق الفنية الأخرى.

- الملكية التجارية و الصناعية :- تشمل على الحقوق المترتبة على العلامات التجارية و الصناعية و براءات الاختراع و الرسوم و النماذج الصناعية و المحل التجاري.

- ملكية الديون بأنواعها المتباينة, و هي الديون العادية , و الديون الثابتة في الأوراق المالية (الأسهم و السندات) والديون الثابتة في الأوراق التجارية (السفتجة و الشيك و السند الاولي) .

ويختص هذا البحث بموضوع الملكية التجارية و الصناعية فقط, و ذلك من جهة القانون الذي يسري عليها , عندما يكون نوع من أنواع هذه الملكية موضوعا أو محلا لعلاقة قانونية متضمنة عنصرا اجنبيا.

ومن المعلوم ان أية علاقة قانونية تتكون من عناصر , وهي اشخاص العلاقة أو أطرافها و موضوعها , أي محلها و أخيرا سبب نشوءها, كونه تصرفا قانونيا كالعقد أو كونه واقعة قانونية كالفعل الضار أو الفعل النافع . فاذا تكونت علاقة قانونية وكان عنصر من عناصرها أو أكثر أجنبيا, بمعنى أن جميع عناصرها لم تكن منتمية لقانون دولة واحدة , بل متصلة بقوانين دول مختلفة , فحينئذ يحصل تنازع ما بين قوانين هذه الدول لحكم تلك العلاقة .

أن هذه الحالة التي توصف بتنازع القوانين تتطلب حلا قانونياً لها ,و ذلك باختيار القانون الانسب من بين قوانين تلك الدول لتطبيقه على تلك العلاقة . ويتم ذلك وفقا لقواعد قانونية شكلية, تسمى ب(قواعد الاسناد).

و وفقا لما ذكر سابقا يتناول البحث أولا القانون الواجب التطبيق على العلامات التجارية و الصناعية , بعد تعريف موجز بهذه العلامات و طبيعتها القانونية . ويتناول ثانيا معرفة القانون الواجب التطبيق على

حقوق البراءات الاختراع و ثالثا يتناول البحث القانون الذي يسري على الرسوم و النماذج الصناعية و التجارية و أخيرا بيان القانون الواجب التطبيق على المحل التجاري.

وفي كل هذه الحالات الأربع يكون تركيز البحث على القانون العراقي و القانون المقارن و الاتفاقات الدولية و آراء الفقه بهذا الشأن .

و يتم اختتام البحث بخاتمة تتضمن أهم الاستنتاجات و المقترحات. عليه تكون خطة البحث كالآتي :

- المقدمة :-
- المبحث الاول:- القانون الواجب تطبيقه على العلامات التجارية والصناعية.
- المبحث الثاني:- القانون الواجب تطبيقه على براءات الاختراع.
- المبحث الثالث:- القانون الواجب تطبيقه على النماذج الصناعية والتجارية.
- المبحث الرابع :- القانون الواجب تطبيقه على المحل التجاري.
- الخاتمة :- الاستنتاجات والمقترحات .